

الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال "تقييدات ابن المفتي"

Fatwa in the city of Algiers during the Ottoman era through "Ibn al-Mufti's restrictions"



سامية سوالي *

المدرسة العليا للأساتذة-الشيخ مبارك بن محمد إبراهيم الميلي الجزائري-بوزريعة، الجزائر

samia.souali@ensb.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/12 تاريخ القبول 2024/05/19 تاريخ النشر 2024/06/22



ملخص:

يصنف كتاب ابن المفتي الموسوم بـ"تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها" ضمن أهم التقييدات التي أرخت للجزائر خلال العهد العثماني، لذلك اعتبر أحد أبرز المصادر المكتوبة لتلك الحقبة الزمنية، وذلك بفضل ما ورد فيه من معلومات قيمة مست عديدة الجوانب الحياتية ومن أهمها الجانب الثقافي، الذي يبرز من خلال عرض تفصيلي قدمه ابن المفتي حول علماء مدينة الجزائر كما تطرق لماهية الإفتاء في ظل وجود مذهبين الحنفي الخاص بالعثمانيين؛ والمالكي الخاص بالجزائريين.

والهدف من هذه الورقة البحثية هو معرفة طبيعة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، وذلك على ضوء كتاب ابن المفتي، ومنه تبيان نشاط مؤسسة الإفتاء في ظل وجود ثنائية مذهبية، وكذا التعرف على أهم الرجال الفاعلين في الإفتاء ومدى إسهاماتهم خلال تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية: الإفتاء؛ ابن المفتي؛ مدينة الجزائر؛ العهد العثماني؛ المذهب الحنفي؛ المذهب المالكي.

* المؤلف المراسل

Abstract: Ibn al-Mufti's book, titled "Ibn al-Mufti's Restrictions on the History of the Pashas of Algeria and Its Scholars," is classified among the most important restrictions that were recorded in Algeria during the Ottoman era. Therefore, it was considered one of the most prominent written sources for that era, thanks for the valuable information contained in it that touched on many aspects of life, the most important of which is the cultural aspect, which is highlighted through a detailed presentation presented by Ibn al-Mufti about the scholars of the city of Algiers. He also touched on the nature of fatwa in light of the presence of the two private Hanafi schools of thought. By the Ottomans; and Al-Maliki for the Algerians.

The aim of this research paper is to know the nature of fatwa in Algeria during the Ottoman period. This is in light of Ibn al-Mufti's book, including an explanation of the activity of the Fatwa Foundation in light of the existence of a sectarian dualism, as well as identifying the most important men active in fatwas and the extent of their contributions during that period.

Key words: fatwa; Ibn al-Mufti; City of Algiers; Ottoman era; Hanafi school of thought; Maliki school of thought.

مقدّمة:

شهدت البلاد خلال فترة الحكم العثماني البلاد (1519-1830م) مجموعة من التغيرات التي حدثت في عديد الجوانب باعتبار وجود كيان سياسي جديد يحكم البلاد، ومن أمثلة تلك التغيرات الحاصلة آنذاك نذكر التغيير الذي مس مؤسسة الإفتاء، في ظل بروز المذهب الحنفي وهو المذهب الخاص بالعثمانيين، إلى جانب المذهب المتعلق بالسكان وهو المذهب المالكي، ولعل الانتشار الكبير للمذهب الحنفي كان بصورة مكثفة وبارزة بمدينة الجزائر باعتبارها مقر الإمارة.

ويعد ابن المفتي من القلائل الذين خاضوا في الإفتاء، بحيث تطرق من خلال تقييداته في القسم الثاني المعنون بقسم العلماء إلى طبيعة الإفتاء في مدينة الجزائر مع وجود ثنائية مذهبية، مقدما بذلك معلومات جد قيمة تخص مؤسسة الإفتاء والقائمين عليها، وكذا

إسهامات المفتين التي تتجلى بوضوح من خلال ذكره لسيرتهم وكيفية بلوغهم منصب المفتي.

والإشكال المطروح: من يكون ابن المفتي؟ كيف أُلّف تقييداته؟ وما هي طبيعة الإفتاء في مدينة الجزائر حسبه؟

وللإجابة عن ذلك فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي تتفرع منه مجموعة من المناهج من بينها المنهج التحليلي، الذي اعتمدناه لتحليل ما ورد في تقييدات ابن المفتي، وكذا المنهج الوصفي حين تطرقنا لسيرة المفتين وذكر إسهاماتهم.

والهدف من هذا البحث هو تبيان ماهية الإفتاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني مع وجود مذهبين الحنفي والمالكي على التوالي، وذلك على ضوء تقييدات ابن المفتي، إضافة إلى التعرف على رجاله ومدى إسهاماتهم وهو ما أشرنا إليه سابقا.

وقبل تسليط الضوء على ماهية الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء تقييدات ابن المفتي، وجب أولا التعريف بصاحب تلك التقييدات ومعرفة الأسباب التي شجعت على كتابتها وكذا تبيان الأهمية التاريخية لها.

المبحث الأول: التعريف بابن المفتي وكتابه.

المطلب الأول: ترجمة لابن المفتي.

المعروف أنّ اسم صاحب التقييدات ظل مجهولا، فعلى الرغم من الأهمية التاريخية لمؤلفه إلا أننا لا نجد أي إشارة إليه ممن عاصروه أمثال بن حمادوش وبن عمار وغيرهم¹، وهو ما جعل الغموض يكتنف تاريخ ميلاده الحقيقي، الذي يرجح أن يكون بصفة تقريبية سنة 1095هـ/1688م لوجود إشارة تبين ذلك والمتمثلة في معرفة ابن المفتي بالشهرة الواسعة التي بلغها المفتي المالكي محمد بن سعيد قدورة المتوفي سنة 1695م²، ويعد ابن المفتي من مواليد مدينة الجزائر لعائلة ذات صلة بالحكم آنذاك كونه كان من الكراغلة³.

تزوج ابن المفتي بمدينة الجزائر وأنجب أولادا ذكر أنّ فقدانه لهم كان سببا في كتابته لتقييداته كمتنفس له عن الحزن الذي ألمّ به حين فقدهم⁴.

أما عن حياته فهي الأخرى اكتنفها بعض الغموض، ولحسن الحظ أنه حين كان يدون تقييداته ذكر معلومات تخص حياته في مواقع متفرقة، جعلتنا نعلم عن نسبه حين ذكر والده و جده، ومكنتنا كذلك من التعرف على مشايخه وفي مجملها قدمت لنا نبذة عن تلك الشخصية وحياته، بحيث كان والده بن رجب شاوش المولود بمدينة الجزائر مفتيا حنفيا، إذ تقلد منصب الإفتاء سنة 1691م ليكون بذلك أول كرغلي يبلغ ذلك المنصب⁵.

وحول أصول عائلته فيذكر ابن المفتي في تقييداته أنّ أصولها يرجع إلى أزمير بدليل أنّ جده رجب بن محمد من مواليد قرية قارا حصار⁶، قدم إلى الجزائر رفقة شقيقه الأكبر ضمن البعثات التي كانت ترسلها الدولة العثمانية لأقاليمها ومن ضمنها إيالة الجزائر، تمكن بعدها من الترقى لمناصب عدة من بينها بحارا مسؤولا على سفينتين، شاوش العسكر ليتقاعد في رتبة بولكباشي وقد وافته المنية بمدينة الجزائر وتم دفنه في باب الواد⁷.

وبالعودة إلى الحديث عن شخصية ابن المفتي ومساره العلمي، فإنّ ما خطه من سطور في تقييداته وعلى الرغم من قلتها، إلا أنّها أبانت لنا بصورة واضحة عن معالم تلك الشخصية ونشاطها التعليمي، بحيث أورد فيها معلومات عن مساره التعليمي، وتحدث عن شيوخه الذين نهل من علمهم وهم ثلاث أولهم الشيخ محمد بن نيقرو الذي تعود أصوله إلى الأندلس؛ من مواليد مدينة الجزائر يعتبره ابن المفتي عالما وفقهيا نحويا أصوليا لبراعته وعلمه الغزير اللذان مكناه من الجمع بين الفتوى والخطابة، وثانيهما عمار المستغامي الذي كان مفلسا ماديا؛ ضعيفا عمليا بسبب خجله حين يلقي الخطب، وثالثهما مصطفى العنابي أحد كبار فقهاء الحنفية⁸.

انطلاقاً مما سبق ذكره فإننا لاحظنا أنّ اسم صاحب التقييدات بقي غير معلوم على الرغم من معاصرته لبعض علماء عصره أمثال بن حمادوش وبن عمار، والغريب أنه هو نفسه لم يذكر اسمه واكتفى بذكر لقب ابن المفتي، ولحسن الحظ أنه دون سيرة مختصرة عنه في تقييداته كمولده، ونسبه وكذا مساره التعليمي والشيوخ الذين أخذ عنهم العلم.

المطلب الثاني: نبذة عن التقييدات.

يصنف مؤلف ابن المفتي ضمن التقييدات، كون صاحبه كان يقيد ويسجل مختلف الأحداث والوقائع التاريخية التي عاصرها في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، وقد اتفق كل من نور الدين عبد القادر⁹ وفارس كعوان¹⁰ على أنّ ما ألفه ابن المفتي هو تقييدات ومنه كان عنوان الكتاب حين قدمه محققاً.

وبخصوص الدوافع التي شجعت لتأليف تلك التقييدات فيعتقد سعد الله أنّ الدافع خلف ذلك يكمن في رغبة ابن المفتي الخروج من وحدته وحزنه الكبير وتجاوز الحادثة الأليمة التي وقعت له بفقدانه أولاده، فأرى أنه لا سبيل لتجاوز محتته الكبيرة تلك إلا الكتابة وبالتالي فإنّ الغاية من التأليف لم تكن بغية الشهرة بل دليل أنّ اسمه ظل مجهولاً حين اكتفى بلقب ابن المفتي¹¹.

وحول الإطار الزمني الذي ألفت فيه التقييدات فالمرجح أنه يعود لما بعد سنة 1736م، وانتهى من تأليفه ما بين سنتي 1753-1755م بحسب ما أشار إليه المحقق فارس كعوان¹²، وتجدر الإشارة أنّ ذلك المؤلف تم تقسيمه لثلاثة أقسام هي: مقدمة، قسم العلماء والمجتمع وقسم الباشاوات والحياة السياسية والاقتصادية، ويقول سعد الله أنّ مضمونه في مجمله لا يتجاوز الـ50 صفحة، ويذكر في الوقت عينه أنّ النسخة الأصلية لم يتم الوصول إليها بل دليل أنّ النسخ التي عشر عليها دلفان ذات خط شرقي جميل¹³، في حين أنّ النسخة التي تحصل عليها نور الدين عبد القادر ذات خط رديء يصعب قراءته كما أنّها تحتوي على أخطاء كثيرة غلب عليها أسلوب الدارجة¹⁴، على الرغم من ذلك

إلا أنها تظل أحد أهم المصادر المؤرخة لمدينة الجزائر خلال تلك الفترة، وذلك بالنظر لقيمة المعلومات التي أوردها ابن المفتي وهو الذي تطرق لجوانب عدة منها السياسية، الاقتصادية والثقافية¹⁵، لاسيما هذه الأخيرة التي تعد موضوع دراسة ورقتنا البحثية، وذلك بالتطرق لطبيعة الإفتاء بمدينة الجزائر من منظور تلك التقييدات.

فالمقصود بالإفتاء؟ وكيف كان في ظل وجود ثنائية مذهبية المالكية والحنفية؟

المبحث الثاني: الإفتاء في مدينة الجزائر ما بين المذهبين الحنفي والمالكي.

قبل التعرف على الإفتاء الذي ساد مدينة الجزائر خلال العهد العثماني وجب أولا معرفة المقصود بالإفتاء وذلك من المنظورين اللغوي والاصطلاحي.

يعرف الإفتاء لغة على أنه الإبانة، فكلمة أفتاه معناها أبانه وأوضحه¹⁶، ومنه فإنّ قول أفتاني وأفتيته في مسألة ما معناه أجبته عنها¹⁷ إذن الإفتاء هو الجواب عما يشكل من الأحكام¹⁸، وقد ورد ذلك في قوله عزّ وجل: «ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن»¹⁹.

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف ونذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر تعريف عبد الكريم زيدان، الذي عرف الإفتاء على أنه المسألة الشرعية التي وقع السؤال عن حكمها والهدف منها الوصول لحكم شرعي ما²⁰، فيما نجد تعريف آخر وهو القائل أنّ الإفتاء هو الإخبار عن حكم على غير وجه الإلزام²¹، ويبدو أنّ التعريف المقدم من قبل محمد يسري هو التعريف الأقرب لمفهوم الإفتاء الاصطلاحي كونه وفق بين عدة تعاريف، ويتضح ذلك من خلال ما قاله: أنّ الإفتاء هو القول بحكم شرعي عن دليل سئل عنه بمعنى أدق هو الإعلام بحكم أو إثبات أمر متصل بالشرع، فالحكم الشرعي مرتبط بالمفتي كونه من توجه إليه الأسئلة وهو بدوره يقوم بالإجابة عليها²².

المطلب الأول: الإفتاء الحنفي.

قدم ابن المفتي في تقييداته عرضاً تفصيلياً حول مفتي الحنفية في مدينة الجزائر، فذكر سيرتهم ومدة توليهم الإفتاء وكذا سبب العزل الذي وقع للبعض منهم، ولو أردنا إحصاء المفتيين الحنفيين الذين تعرض لهم ابن المفتي فإنّ عددهم في مجمله 18 مفتياً حنفياً أدرك خبرهم، وكان أولهم محمد بن قرمان الذي تولى سنة 1608م²³، خلفه من بعد أخوه محمود بن قرمان وأبناؤه مراراً بالتناوب، وتجدر الإشارة أنّ طريقة التولية قد عرفت اختلافاً كبيراً خلال تلك الفترة بالمقارنة مع ما كانت عليه سابقاً، أين كان يبعث بالمفتي من قبل الدولة العثمانية للجزائر رفقة الباشاوات، وبمجرد انقضاء مدة التولية يتم تنصيب ذلك المفتي ودمجه في مناصب أخرى²⁴، ومن أمثلة ذلك نذكر اشتغال المفتيين الحنفيين مسلم أفندي في الجمارك وابنه محمد بمؤسسة سبل الخيرات²⁵، وذلك فور انتهاء فترة توليهم الإفتاء، لتتغير بعدها الطريقة متخذة عدة أشكال ساهمت كلها في بلوغ مرتبة الإفتاء، ومن أهم المتغيرات التي ساهمت في بروز طرق عدة للتولية ذكر ابن المفتي الثروة والمكانة العلمية دون الإغفال عن مدى قرب المفتي من الحاكم، والأمر عينه فيما يتعلق بمدة التولية، وهو ما يفسر وجود مفتيين تولوا مدة طويلة في فترات مختلفة أمثال المفتي محمد النيار الذي حكم في البداية مدة 5 سنوات و5 أشهر، وفي الولاية الثانية مدة تقارب الـ 5 أشهر²⁶، وهو ما تكرر حين تولى المفتي محمد بن الماستجي الذي تولى عبر فترات متغيرة، دام في أولها مدة أكثر من سنة وفي ثانيهما مدة سنتين، فيما مكث في ولايته الأخيرة أطول مدة والمقدرة بـ 10 سنوات²⁷، إلا أنّ أكثرهم تولية هو المفتي حسين العنابي إذ تولى 4 مرات مكث في الأولى قرابة الـ 3 سنوات، وفي الثانية شهرين، ودام في الثالثة قرابة السنتين، فيما شهد توليه في الفترة الرابعة مدة أطول تزيد عن الـ 3 سنوات²⁸، في حين أنّ البعض منهم لم تتجاوز فترة توليهم بضعة أشهر ويتعلق الأمر بالمفتي حسين خوجة الطوبال الذي لم يتمم الشهر قط في منصبه²⁹.

المطلب الثاني: الإفتاء المالكي.

من المعروف أنّ المذهب المالكي هو المذهب الخاص بغالبية سكان الجزائر بالرغم من التواجد العثماني بالبلاد لمدة طويلة (1519-1830م) إلا أنّ السكان حافظوا على مذهبهم الأصلي في ظل بروز المذهب الحنفي الذي أخذ في الانتشار لاسيما في مقر الإمارة (مدينة الجزائر)، وبالتالي كانا موجودان جنبا لجنب، وقد تعززت مكانة المذهب المالكي خلال تلك الفترة ويعود الفضل في ذلك للمفتيين المالكيين الذين عرفوا باجتهاداتهم وحبهم للعلم اللذان مكناهما من بلوغ مرتبة علمية رفيعة، وبخصوص أولئك الذين أدرك خبرهم صاحب التقييدات، فقد ذكر لنا المفتي محمد بن إسماعيل المظماطي، مؤكدا على الدور الكبير لعائلة قدورة العريقة التي هيمنت على الإفتاء المالكي آنذاك أمثال سعيد، محمد، أحمد وصهرهم عبد الرحمن المرتضى³⁰، فتولى الأول خلفا لشيخه المظماطي بفضل علمه واجتهاده، فكان مفتيا، فقيها وعالما بارزا بمدينة الجزائر³¹.

تناوب على منصب الإفتاء المالكي الكثير من المفتيين واختلفت طريقة توليتهم، فمنهم من تولى لثروته والمكانة التي يحظى بها لدى الناس أمثال المفتي أحمد زروق بن سيدي عمار، الذي تمت توليته بغاية تجديد وإصلاح الجامع الأعظم وتم ذلك من ماله الخاص³²، ومنهم من بلغ ذلك المنصب بفضل علمه وحب الناس له وخير مثال تولية المفتي سعيد قدورة الذي فرض نفسه ونال الحظوة لدى الحكام والعامّة فمكث طويلا بالرغم من وجود وشايات عدة للإطاحة به³³، إضافة لذلك فإنّ منهم من تولى بالمكر والحيل حسب ابن المفتي والمقصود هنا المفتي الحاج سعيد، المعروف بقلة علمه ومكره الشديد فلم يستحق ذلك المنصب خاصة وأنه استغل سيرة أسلافه المشرفة فتمت توليته تلك المكانة الرفيعة بجهل من الناس، الذين اعتقدوا أنّ توليته فيها بركة وخير عليهم³⁴، والطريقة الأخرى لبلوغ منصب الإفتاء كانت القرب من الحكام وأعيان البلاد، ومن استفاد منها نذكر المفتي عمار بن عبد الرحمن التلمساني، الذي وصفه ابن

المفتي بالجاهل لأحوال الناس العاجز عن الخطابة بسبب خجله، مكدر الحال ومشوش البال بسبب فعل زوجته التي تحتلس المال منه فكان فقيرا مدينا بالرغم من راتبه الجيد³⁵. وحول أسباب العزل التي وقعت لبعض المفتين المالكيين فهي مشابحة لتلك الأسباب التي عرضناها فيما يخص المفتين الحنفيين، من تقلبات سياسية، وشايات، حسد وتنافس وصراع شديدين بين العلماء والمفتين، وفي هذا الشأن نستدل ببعض الأمثلة المدعمة للفكرة السابقة، فالمفتي سعيد قدورة وبعد أن كثرت عليه المشاغل ارتأى تولية ولده محمد خلفا له سنة 1655م الذي عزل بعد وشاية بعضهم به، حين بعثوا برسالة للحاكم فحواها أنّ المفتي محمد بن سعيد قام بأعمال بذيمة، وهو ما فنده صاحب التقييدات الذي دافع وأثنى عليه في قوله: "هو العالم الفقيه القدير المفسر المحدث... كان فاضلا وكرهما"³⁶، وعزل كذلك القاضي الحاج المهدي وتم نفيه بعد مدة قصيرة من توليه³⁷، وبسبب مكيدة دبرت من قبل بعض الناس الذين كانوا يؤمنون ببركة أبناء سيدي سعيد وأحقيتهم في منصب الإفتاء عزل المهدي بن الحاج صالح³⁸، ولا يفوتنا ذكر ما تعرض له أحمد قدورة وابن أخته القاضي والفقيه سيدي علال اللذان تم حجزهما من قبل الداوي محمد بكداش وأصدر أمر الإعدام في حقهما سنة 1715م³⁹، بينما انتهت ولاية بعضهم بوفاتهم الطبيعية، وفي مقدمة أولئك نذكر وفاة المفتي عبد الرحمن المرتضى الذي أتاه الأجل في ولايته الثالثة سنة 1715م، والمفتي عمار بن عبد الرحمن التلمساني المتوفي سنة 1731م، ومحمد بن أحمد بن مبارك المتوفي سنة 1737م، وكان آخرهم الحاج زروق بن محي الدين بن عبد اللطيف الذي وافته المنية سنة 1753م⁴⁰.

يتجلى لنا من خلال ما سبق ذكره أنّ المفتين - الحنفيين والمالكيين - الذين تداركهم ابن المفتي وحدثنا عنهم في تقييداته كانوا كثيرا، وقد اختلفت سيرتهم بدرجة علمهم وهو ما شجع على التنافس فيما بينهم، وعليه نطرح التساؤل التالي: بما اتسمت العلاقة بين مفتي الحنفية والمالكية؟

المطلب الثالث: العلاقة بين مفتي المذهبين.

حول العلاقة التي ربطت بين مفتي مدينة الجزائر الحنفيين والمالكيين، فإنها كانت في مجملها علاقة ودية سادها في بعض الأوقات خلافات وقعت بين علماء كلا المذهبين، ومن الصور التي أبانت عن ودية العلاقة بينهما نذكر التعايش المذهبي في المجالس العلمية، والمؤسسات الدينية التعليمية خاصة فيما يرتبط بهذه الأخيرة، التي أوضحت بشكل قطعي عن التعاون والتواصل الذي ربط بين علماء كلا المذهبين، وفي هذا الشأن نستدل بالصدقة التي جمعت بين المفتي الحنفي ابن علي وتلميذه المفتي المالكي ابن عمار⁴¹ اللذان كانا يتبادلان رسائل المدح معبرين بذلك عن العلاقة الودية بينهما بعيدا عن التنافس الذي كان سائدا آنذاك بين علماء ومفتي كلا المذهبين، أما عن الصراعات التي نشبت بين مفتي كلا المذهبين والتي أدت إلى أزمة كبيرة هي الخلاف الذي وقع بين المفتي الحنفي النيار والمفتي المالكي أحمد قدورة، حين اختلفا حول مسألة الزوجة التي أساء لها زوجها فاختلغا كلا المفتيان في إصدار حكم تلك المسألة، فكان ذلك الاختلاف بوابة لصراع محتدم بينهما تطور لمشادات كلامية وتبادل الاتهامات، الأمر الذي استوجب تدخل الحاكم لفك الصراع وإعادة الأمور لمجاريها حين أقام مرافعة حضرها مجموعة من العلماء والمفتيين من كلا المذهبين وانتهت بانتصار المفتي الحنفي النيار وعزل المفتي المالكي أحمد قدورة⁴²، زد على ذلك الخلاف الذي كان بين محمد بن نيقرو مفتي المالكية وابن علي مفتي الحنفية، أين تحدث صاحب التقييدات أنّ هذا الأخير كان على خصومة مع شيخه بن نيقرو مما أدى إلى وفاة هذا الأخير⁴³.

المبحث الثالث: ترجمة لمفتي الفترة.

قدم ابن المفتي تعريفا لمجموعة من المفتيين على اختلاف مذهبهم -الحنفي والمالكي- الذين تولوا مهمة الإفتاء في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مرزا بذلك السيرة الذاتية لأولئك الذين تدارك خبرهم وفيما يلي نستعرض بعضهم:

– أبو عثمان سعيد قدورة:

هو أبو عثمان سيدي سعيد الحاج إبراهيم قدورة تونسي الأصل جزائري المولد والنشأة⁴⁴، أخذ العلم على يد الكثير من المشايخ في مقدمتهم سعيد المقرئ⁴⁵، وأصل رحلته العلمية بسفره لعدة مناطق منها سفره لزواية الشيخ العارف بالله محمد وأخيه أبي علي بن إجلول بالقرب من تنس، وحول سبب سفره لتلك الزواية فيذكر لنا سعد الله أنه كان منبها بما يقدم فيها من دروس في علوم كثيرة كالتفسير، الحديث، المنطق، الفقه...⁴⁶، وسفره لتلمسان قبل أن يحط الرحال في مدينة الجزائر أين تولى الإفتاء المالكي بالجامع الأعظم⁴⁷.

استفاد من علم قدورة العديد من الطلبة أمثال محمد بن إسماعيل ويحي الشاوي وغيرهم ممن نخلوا من علمه الغزير⁴⁸، الأمر الذي جعله ينال محبة الناس ويبلغ مكانة رفيعة لدى الحكام، الذين كانوا يقفون له إجلالا ويقبلون يده احتراماً⁴⁹.

وقد ساهم بشكل كبير في تشجيع الحركة العلمية بمدينة الجزائر بدليل أنه قام بتجديد مكتبة الجامع الكبير وتدعيمها بمخطوطات قيمة، كما شيّد مدرسة وزاوية⁵⁰، على الرغم من غزارة علم قدورة إلا أنه لم يترك مؤلفات كثيرة والسبب خلف ذلك يرجع لسعيه الحثيث في تأدية مهامه التدريسية على حساب التأليف، فكانت مساهمته في الدرس أكثر مما كانت في الحقل التأليفي، ومن إيجابيات ذلك كثرة طلبته الذين يصعب تعدادهم بحسب سعد الله⁵¹، وبخصوص المؤلفات التي نسبت لقدورة فإنها في مجملها تشمل ما كان يملبه على طلبته بدليل أنها كانت مختصرة وموضحة لبعض المسائل في الفقه، الحديث وغيرها من العلوم، ونذكر من تلك المصنفات: "شرح خطبة مختصر خليل في الفقه"، "نوازل تلمسانية"، و"رقم الأيادي على تصنيف المرادي في النحو"⁵².

توفي الفقيه سعيد قدورة سنة 1656م، ودفن في زاوية أحمد بن عبد الله الجزائري، وقد حضر جنازته جمع غفير من العامة والعلماء والأعيان وكذا الباشا⁵³.

- حسين بن رجب:

المفتي الحنفي حسين بن رجب شاوش، الإمام العالم الصالح الأصولي المولود سنة 1661م بمدينة الجزائر⁵⁴، حرص والده على تعليمه وتكوينه من أجل تولي منصب رفيع فكان له ذلك حين تقلد منصب الإفتاء الحنفي⁵⁵، وهو في سن الثلاثين تحديدا سنة 1691م⁵⁶، وكان توليه سابقة تاريخية باعتباره أول كرغلي يبلغ تلك المكانة، التي أبان أنه استحقها بجدارة فكان خطيبا ماهرا، مفتيا عارفا بالمسائل، نال احترام الناس والباشاوات وهو ما يفسر مكوثه سنوات طويلة في منصب المفتي الحنفي⁵⁷، إلى أن عزل من قبل أهشي مصطفى وعيّن مكانه النيار، وقد تعرض هذا الأخير لانتقاد لاذع من قبل ابن المفتي الذي وصفه بالجاهل⁵⁸.

- محمد بن علي:

هو محمد بن محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العليج المعروف بابن علي⁵⁹، ولد حوالي 1679م بمدينة الجزائر التي نشأ وتعلم في مدارسها ومساجدها حتى صار من كبار علمائها⁶⁰، تولى الإفتاء الحنفي سنة 1737م وطال مكوثه في ذلك المنصب⁶¹. لم يكن بن علي مفتيا قط بل كان خطيبا ومدرسا بالجامع الجديد، كما برع في الأدب فكان أديبا وشاعرا⁶² ومن آثاره تلك نذكر قصائده الشعرية التي تنوعت موضوعاتها بين المدح-قصيدة شعرية مدح فيها الداوي محمد بكداش حين فتح وهران- وأخرى دفاعا عن نفسه-قصيدة شعرية دافع بها عن نفسه حين طالته ألسنة الحاقدين-، والملاحظ أنّ مؤلفات بن علي تصب غالبيتها في الحقل الأدبي، وبخصوص تاريخ وفاة هذه الشخصية فقد بقيت غامضة بدون دليل وجود تاريخ معلوم

لها، والقول أنّ سنة وفاته 1755م ما هو إلا تاريخ مرجح وضع حين تولى مفتيا جديدا، ويعرف ضريحه بسيدي بن علي⁶³.

- أحمد قدورة:

هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم قدورة، أحد أشهر فقهاء المالكية بالجزائر⁶⁴، تولى الإفتاء بالجامع الأعظم سنة 1695م خلفا لأخيه محمد⁶⁵، خصه صاحب التقييدات بمدح كبير يبين مدى إعجابه به وذلك لنباهته وبراعته في النحو وأصول العقيدة وكذا درايته بكل المسائل⁶⁶، في حين ذكر سعد الله عكس ذلك تماما، إذ يعتقد أنّ أحمد قدورة كان أقل شأن من والده وشقيقه من الناحية العلمية، وأنه كان منشغلا بالأمر السياسي وهو ما جعله عرضة لعدة مؤامرات جهزت ضده وانتهت بسجنه من قبل الداوي محمد بكداش، الذي أصدر حكم الإعدام في حقه وحق ابن أخته سيدي علال، ونفذ الحكم سنة 1706م⁶⁷، ولم تشفع الشهرة التي بلغتها عائلة قدورة والمكانة التي نالتها لأحمد وابن أخته اللذان قبعا في سجن مدنس قبل أن يعدما.

- عبد الرحمن المرتضى:

حفيد الشيخ سعيد قدورة، ينتمي إلى أسرة المرتضى الشريفة المعروفة بمدينة الجزائر بمكانتها العلمية، بحيث كان والده يشغل خطة نقيب الأشراف⁶⁸. عمل عبد الرحمن المرتضى في مناصب عديدة قبل توليه الإفتاء، إذ كان مدرسا ناجحا⁶⁹ كما اشتغل في خطة نقيب الأشراف لينصب بعدها مفتيا للمالكية في مناسبات، أولها حين أعدم خاله أحمد قدورة وجيء به على عجل من قبل الداوي محمد بكداش فنصبه على رأس الإفتاء المالكي⁷⁰؛ ونصب مرة ثانية لخطي الفتوى والخطابة بالجامع الكبير وعزل مرة أخرى وقد طالت فترة غيابه عن ذلك المنصب، بحيث خلفه مباشرة ابن خالته الحاج سعيد الذي بقي لأكثر من 7 سنوات وعزل هو الآخر ليعين مكانه المهدي بن الحاج صالح، العالم الوجيه صاحب العلم

والمكانة الرفيعة للذان لم يشفعا له، فعزل بسبب وشاية بعد الصاعقة التي ضربت مدينة الجزائر، مفاد تلك الوشاية أنّ المدينة لن تستقر ما دام لم يتولى الإفتاء مفتيا من آل قدورة فعين عبد الرحمن المرتضى مرة ثالثة يقابله عزل عالم كبير صاحب دراية بعلوم شتى، وقد مكث عبد الرحمن المرتضى في ذلك المنصب لغاية وفاته سنة 1715م⁷¹.

ازداد نفوذ عائلة قدورة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ليس لمكانتها العلمية قط بل لإيمان الناس ببركتها، وحادثة الصاعقة التي ضربت مدينة الجزائر حين كان يتولى الإفتاء فيها فرد من خارج عائلة قدورة (المهدي بن الحاج صالح) عززت في نفوس الناس فكرة التبرك بهذه العائلة من أجل الاستقرار فتناوبوا في بلوغ تلك المرتبة، ومن معييات ذلك تولى من لا يستحق أمثال الحاج سعيد قدورة.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه سابقا حول الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني من منظور تقييدات ابن المفتي فإننا توصلنا إلى جملة من النتائج التي نوجزها في النقاط التالية:

- تعد تقييدات ابن المفتي الموسومة "تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها"، من أبرز المصادر المؤرخة لتاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية عامة ومدينة الجزائر على وجه الخصوص.
- ابن المفتي من القلائل الذين خاضوا في موضوع الإفتاء بمدينة الجزائر، إذ خصص قسما كاملا في كتابه للحديث بالتفصيل عن مفتي مدينة الجزائر الحنفيين والمالكيين، بحيث ذكر سيرتهم الذاتية، وإسهاماتهم العلمية وكذا كيفية توليهم الإفتاء ومدة مكوثهم فيه ونهاية ولايتهم.
- تطرق ابن المفتي في التقييدات إلى وصف دقيق وموضوعي للعلماء، بدليل أنه أثنى على من يستحق الثناء كمدحه للمفتيين الحنفي "محمد بن الماستحي"، الذي قال

عنه: "وكان عالما نابغا"، ومفتي المالكية "سعيد بن قدورة"، وتأسف عن بعض أشباه المفتين الذين تولوا الإفتاء بطرق غير شرعية بحسبه، فلم يقدموا نفعا لا للإفتاء ولا للأمة، ومن شاكلة أولئك ذكر المفتي الحنفي "محمد النيار".

- اشتهرت بعض العائلات بمدينة الجزائر وارتبط اسمها بمؤسسة الإفتاء طيلة التواجد العثماني بالجزائر، وذلك نظرا لما كانت عليه من مكانة علمية رفيعة، ونقصد بحديثنا هذا عائلي ابن العنابي التي هيمنت على منصب المفتي الحنفي، ومن أمثلة الذين تولوا الإفتاء من تلك العائلة نذكر حسين العنابي إذ تولى لأربع فترات متفرقة، فيما كان منصب المفتي المالكي من نصيب عائلة قدورة التي نالت الخطوة واشتهرت بذلك طيلة العهد العثماني، ومن أشهر مفتيها نذكر سعيد قدورة، محمد بن سعيد قدورة وأحمد بن سعيد قدورة.

- ذاع صيت العديد من المفتين الذين تولوا الإفتاء بمدينة الجزائر بقطبيه الحنفي والمالكي، فبلغت شهرة بعضهم الأقطار العربية ومن أمثلة أولئك نذكر حسين العنابي الفقيه والمفتي الحنفي، وسعيد قدورة الفقيه والمفتي المالكي.

- ربطت بين مفتي الحنفية والمالكية علاقة ودية في كثير من الفترات، تخللتها بعض الصراعات والشقاق في بعض الأوقات، ومن أمثلة ذلك النزاع الذي وقع بين مفتي الحنفية محمد النيار ومفتي المالكية أحمد قدورة، لاختلافهما حول مسألة الزوجة التي أساء إليها زوجها في مكوثها والاستقرار ببيتها من عدمه، ساهم ذلك الاختلاف إلى اشتداد الصراع بينهما بدليل المشادات الكلامية التي بلغت مسامع الباشا، الذي فصل في تلك المسألة بحضور مجموعة من العلماء بعزل المفتي المالكي أحمد قدورة.

- اتخذت التولية طرقا عديدة، إذ هناك من تولى الإفتاء لعلمه واجتهاده فاستحق بذلك التولية وبلوغ ذلك المنصب، وفي صورة أولئك نذكر من الحنفيين حسين بن

رجب شاوش، محمد الماستحي وحسين العنابي، ومن المالكيين سعيد بن قدورة، أحمد بن سعيد قدورة ومحمد بن نيقرو، في حين تولى بعضهم بغير حق ولا استحقاق أمثال المفتي الحنفي محمد النيار الذي وصفه ابن المفتي فقال عنه: "رجل جاهل ومرتش لا يفقه في الدين فأذل أهل العلم بجهله".

- أبانت لنا التقييدات عن أسباب العزل التي كانت تقع، والملاحظ أنها هي الأخرى تعددت ومن أمثلتها عزل مفتي الحنفية محمد النيار في ولايته الأولى بسبب جشعه، بحيث تم الهجوم عليه من قبل العامة من أجل استرجاع الهدايا التي أخذها بغير حق حسبهم، وقد عزل كذلك المفتي المالكي أحمد زروق على الرغم من تجديده للجامع الأعظم من ماله الخاص إلا أنّ ذلك لم يشفع له، بحيث لم ينل حب الناس الذين كانوا متمسكين بالمفتي سعيد قدورة، فيما تم عزل المفتي المالكي محمد بن سعيد قدورة بسبب رسالة حسد بعثت للباشا تحمل في سطورها اتهامات كاذبة ممن كانوا يكيّدون له، والسبب عينه أدى لعزل المفتي المالكي المهدي بن الحاج صالح بالرغم من غزارة علمه إلا أنّ المكيدة التي دبرت لعزله نجحت فعزل.

- تبرز التقييدات تدخل الحكام في التولية والعزل فيما يتعلق بمنصب المفتي، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال العديد من المواضع ومن أمثلتها نذكر عزل الباشا حسن خوجة الدولتلي للمفتي الحنفي محمد بن الماستحي، وكذلك عزل المفتي المالكي محمد بن سعيد قدورة، والملاحظ أنّ بعض الحكام قد تجاوزوا ذلك العزل إلى الزج ببعض المفتيين في السجن والقتل، ونقصد بحدِيثنا هذا ما وقع لكلا القاضيين المالكيين سيدي أحمد قدورة وسيدي علال، إذ أصدر الباشا محمد بكداش قرارا باحتجازهما فسجنا وتم قتلهم سنة 1715م.

الهوامش:

- 1 أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، 1500-1830، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص366.
- 2 ابن المفتي حسين بن رجب شاولي: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعتنى بها: فارس كعون، ط1، بيت الحكمة، العلمة، 2009، ص12.
- 3 أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص368.
- 4 ابن المفتي، مصدر سابق، ص12.
- 5 نفسه، ص12.
- 6 نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، ص9.
- 7 أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص368 و369.
- 8 ابن المفتي، مصدر سابق، ص14، 15، 16.
- 9 يراجع نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص9.
- 10 ابن المفتي، مصدر سابق، ص19.
- 11 أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص371.
- 12 ابن المفتي، مصدر سابق، ص19 و20.
- 13 أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص373.
- 14 نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص10.
- 15 ابن المفتي، مصدر سابق، ص25، 28، 27، 26، 29.
- 16 مجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تعليق: الشيخ أبو الوفا نصر الهوري المصري الشافعي، مراجعة: أنس محمد الشافعي وكريرا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص1120.
- 17 أبي الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب، ج2، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ص5.
- 18 محمد يسري إبراهيم: الفتوى أهميتها، ضوابطها، آثارها، ط1، القاهرة، 2007، ص21.
- 19 سورة النساء، الآية 127.
- 20 عبد الكريم زيدان: أصول الدعوة، ط3، جامعة بغداد، 1976، ص120.
- 21 إبراهيم اللقاني: منار أهل الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى، تقديم وتحقيق: عبد الله الهلالي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2002، ص231.
- 22 محمد يسري إبراهيم، مرجع سابق، ص30.
- 23 ابن المفتي، مصدر سابق، ص86.
- 24 نفسه، ص28.
- 25 نفسه، ص28.

- 26 نفسه، ص 91، 90.
- 27 نفسه، ص 91، 90.
- 28 نفسه، ص ص 90، 91، 92.
- 29 نفسه، ص 91.
- 30 أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 375.
- 31 ابن المفتي، مصدر سابق، ص 95.
- 32 نفسه، ص 96.
- 33 نفسه، ص 97.
- 34 نفسه، ص 107.
- 35 نفسه، ص 108، 109.
- 36 نفسه، ص 98، 99.
- 37 نفسه، ص 104.
- 38 نفسه، ص 107، 108.
- 39 نفسه، ص 106.
- 40 نفسه، ص ص 96، 108، 109، 110، 113.
- 41 أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 304.
- 42 ابن المفتي، مصدر سابق، ص 102.
- 43 نفسه، ص 112.
- 44 نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 196.
- 45 ابن المفتي، مصدر سابق، ص 95.
- 46 أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 359.
- 47 نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 196.
- 48 عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط 2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1980، ص 259.
- 49 أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص 363.
- 50 محمد أوجرتي: الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1520-1830، دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2014-2015، ص 131.
- 51 أبو القاسم سعد الله، ج 1، مرجع سابق، ص 367.
- 52 نفسه، ص 368.
- 53 محمد أوجرتي، مرجع سابق، ص 133.
- 54 ابن المفتي، مصدر سابق، ص 12.
- 55 أبو القاسم سعد الله، ج 2، مرجع سابق، ص 369.

- 56 ابن المفتي، مصدر سابق، ص12.
- 57 اختلف حول السنوات التي مكث فيها حسين بن رجب في منصب المفتي الحنفي، إذ يذكر لنا سعد الله فرضيتين أولها أنه بقي في ذلك المنصب مدة8سنوات، والثانية أنه استمر على رأس الإفتاء الحنفي 12سنة وهو التاريخ الذي أكده ابن المفتي في تقييداته.
- أنظر: أبو القاسم سعد الله، ج2، مرجع سابق، ص369.
- أنظر كذلك: ابن المفتي، مصدر سابق، ص89.
- 58 أبو القاسم سعد الله، ج2، مرجع سابق، ص370.
- 59 نفسه، ص300.
- 60 فوزية لرغم: البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي(925-1246هـ/1520-1830م)، دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014، ص87.
- 61 أبو القاسم سعد الله، ج2، مرجع سابق، ص301.
- 62 فوزية لرغم، مرجع سابق، ص88-89.
- 63 نفسه، ص93-94.
- 64 عادل نويهض، مرجع سابق، ص259.
- 65 ابن المفتي، مصدر سابق، ص99.
- 66 نفسه، ص106.
- 67 فوزية لرغم، مرجع سابق، ص54.
- 68 نفسه، ص59.
- 69 أبو القاسم سعد الله، ج1، مرجع سابق، ص370.
- 70 ابن المفتي، مصدر سابق، ص103.
- 71 نفسه، ص108، 107، 106.